محامي الدولة يدافع عن نفسه

شكاوى تتهم «قضايا الدولة» بالتقصير وإهدار المال العام

الصواف لـ«الوطن»: ٣٠ مليون دولار و٧ مليارات قيمة دعاوى ربحناها العام الحالي بدمشق و٩٤ مليار ليرة العام الماضي

| محمد منار حميجو

بينما كشف مصدر قضائي مسؤول عن العديد من الشكاوى تم رفعها إلى وزارة العدل متعلقة باتهام إدارة قضايا الدولة بالإهمال والتقصير فيما يتعلق بعدم حضور بعض محاميها أمام المحاكم المختصة، أعلنت مديرتها هدى الصواف أنه يتم حسم أكثر من نصف الدعاوى التي ترافع بها الإدارة سنوياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أن مضمون الشكاوى هو أن إدارة قضايا الدولة تهدر أموال الدولة بعدم حضور بعض محاميها لجلسات المحاكمة ما يسبب تأخيراً في البت بها أو أن بعضها يحسم لصالح الخصوم وبالتالي يؤدي ذلك إلى خسارة الدولة مبالغ كبيرة من المال.

وبيّن المصدر أن هناك عدداً كبيراً من الدعاوى متوقفة نتيجة عدم حضور المحامين عن قضايا الدولة رغم أنه تم تبليغ الإدارة بذلك، ضارباً مثلاً أنه في المحاكم الجزائية هناك دعاوى كثيرة لوزارات مثل الكهرباء متوقفة إضافة إلى بعض الدعاوى الاقتصادية.

وأشار المصدر إلى أن هناك عشرات آلاف الدعاوى لمؤسسات الدولة في القضاء وبالتالي فإن قيمتها تتجاوز المليارات، معتبراً أن عدم حضور محامي قضايا الدولة أو متابعتهم لهذه الدعاوى يؤثر سلبا على القرارات التي تصدر وأحيانا تكون لصالح الخصم في حال عدم المتابعة.

وروى المصدر أن إحدى القضايا التي تنظر بها إدارة التفتيش القضائي أن قاضياً أخلى سبيل موقوف لسبب متعلق بحق الدولة وبعد فترة رفعت إدارة قضايا الدولة شكوى أنه تم إخلاء سبيل الموقوف من دون وجه حق، مضيفا: إن القاضي برر هذا الإجراء أن محامي إدارة قضايا الدولة لم يحضر أمام المحكمة وبالتالي فإنه من حقه أن يتخذ الإجراء القانوني المناسب في حال عدم حضور الطرف الآخر.

وأكد المصدر أنه تم تغيير مدير إدارة قضايا الدولة السابق من لتطوير عمل الإدارة وتجديد الدم فيها وإعادة ترميم هيكلتها، وخصوصاً أنها تتولى متابعة الدعاوى لمؤسسات الدولة، معتبراً أن للإدارة أهمية كبيرة لما تقوم به من دور بالنظر بدعاوى الدولة.

وردت مديرة إدارة قضايا الدولة هدى الصواف على هذه الانتقادات بقولها: إن الإدارة ربحت للدولة خلال العام الحالي في دمشق وحدها نحو ٣٠ مليون دولار و٧ مليارات ليرة بينما في العام الماضي وصلت قيمة الدعاوى التي ربحناها إلى ٩٣ مليار ليرة، كاشفة أن عدد الدعاوى التي تدخل إلى كل فرع سنوياً يصل إلى ١٠ آلاف.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضافت الصواف: أنا لا أقول إن هناك أخطاء لكنها قليلة جدا فمن خلال متابعتنا للعديد من الشكاوى التي وردت إلى الإدارة بخصوص تقصير أو عدم حضور محامينا أمام المحكمة تبين أن التأخير ليس بسبب المحامي أو الإدارة بل هناك إجراءات أخرى ليس للإدارة دخل فيها.

وأوضحت الصواف أن التأخير يكون أحيانا أن المحضر بلغ الإدارة عن دعوى مرفوعة بحق مؤسسة معينة ولا تملك معلومات عن هذه الدعوى فيتم مراسلة الجهة المعنية في الدعوى للحصول على المعلومات وهذا يستغرق وقتاً لا بأس به، مؤكدة أن نسبة التأخير لا تتجاوز ٥ بالمئة من أصل مجموع الدعاوى التي ترافع فيها الإدارة.

وأكدت الصواف أن آلية العمل جيدة في الإدارة لكن ضخامة العمل لا تسمح بإعطاء نتائج سريعة، مضيفة: نحن مؤسسة دولة لها آلية عمل منظمة بقانون أحيانا تستغرق وقتا معين لنحفظ الحق العام فالتعارض بيننا وبين المحامين الخصوم ورغبتهم في تنفيذ الحكم بأسرع وقت ممكن سببا في هذه الشكاوى ولا سيما حينما تكون هذه القرارات لصالحهم.

وأوضحت الصواف أن بعض الأضابير أحياناً تكون سبباً في التأخير وذلك بأنه يوجد فيها إشكالية لا يمكن متابعتها إلا بعد حلها، مؤكدة أن التبليغات من المشاكل التي تسبب تأخير الدعاوى.

وقالت الصواف: لسنا ملائكة هناك أخطاء ولكن مقارنة مع حجم العمل الذي يؤدى تعد ضئيلة جدا، مؤكدة أن الإدارة تخضع في النهاية لنظام مؤسساتي وقانوني لابد من التقيد به.

وبينت الصواف أن كل دعوى لها أسبابها وظروفها إلا أنه في المحصلة تأخير مقصود من الإدارة فالمحامي يقوم بكل الإجراءات المطلوبة منه بأسرع وقت ممكن ولا تتجاوز الشهر.

وأضافت الصواف: أحيانا تكون الدعوى جاهزة فنطلب من المحامي الإسراع بها ولكن يكون هناك نقص فيها ومن هنا يأتي التأخير للحصول على المعلومات الكافية.

وأوضحت الصواف أن هناك عدة مراحل للدعوى منها أنه يتم تبليغ الإدارة برفع الدعوى ومباشرة تتم مراسلة الجهة المعنية في الدعوى وإعلامها بتاريخ الجلسة وفي حال ورود الجواب يتم تقديمه بمذكرة خطية للمحكمة، مشيرة إلى أن بعض المؤسسات تسرع في إرسال الجواب وبعضها يتأخر في ذلك وبالتالي الإدارة مرتبطة بالمؤسسة بإرسال الجواب.

وبينت الصواف أن محامي الخصم يستطيع الحصول على الوثائق بسرعة باعتبار أنه على احتكاك مباشر مع موكله بينما وكيل الإدارة وهي مؤسسة الدولة يحتاج إلى مراسلات، مضيفة: رغم ذلك يكون التأخير في عدد قليل من الدعاوى وهي سبب الشكوى.

وأشارت الصواف إلى أنه في المرحلة الثانية في الدعوى تعتمد الإدارة على نفسها بعد حصولها على الوقائع من المؤسسات المعنية، مشيرة إلى أنه يتم اتخاذ إجراءات التقاضي من استئناف وطعن.

وأكدت الصواف أن عمل الإدارة ناجح وتقوم بدورها على أكمل وجه وبالتالي فإن فكرة إلغائها انتهت وغير واردة ولا سيما أن هناك اهتماماً كبيراً من وزارة العدل في تطوير عملها.

وفيما يتعلق بوجود فساد لدى محامي الإدارة أكدت الصواف أن هذا أمر نادر وأن هناك متابعة من الإدارة لعمل المحامي وهذه فكرة شائعة مغلوطة أن محامي الدولة يتلاعب بالدعوى.

وأضافت الصواف: إن هناك فرعاً يراقبه ويحاسبه في حال كان هناك تقصير في متابعة إجراءات الدعوى وبالتالي فإن نسبة الفساد نادرة لدى محامي الدولة.

ودعت الصواف القضاة إلى إبلاغ إدارة قضايا الدولة في حال عدم حضور محام للدعوى وهنا يأتي دور الإدارة فإما تبديله وإما محاسبته، مشيرة إلى أن هناك بعض الدعاوى الجزائية تصدر فيها أحكام غيابية بحق أشخاص رفعت مؤسسات دعاوى ضدهم، موضحة أنه تتم متابعتها في مراحل التقاضي الاستئناف والطعن في حال لم تحصل المؤسسة على كامل حقوقها إلا أنه أحيانا يعترض من صدر بحقه الحكم على القرار فتلغى كل الإجراءات التي تم اتخاذها.

وأكدت الصواف أن هذا إجراء من ضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية ليس للإدارة دخل فيه لأنه في الحكم الغيابي تعاد الدعوى إلى مراحلها الأولى عند اعتراض الشخص على الحكم وبالتالي هذا لا يعد تأخيراً في عدم حضور الدعوى.

وكشفت الصواف عن ربح دعوى خاصة بالجمارك قيمتها ٣ مليارات ليرة لمصلحة الدولة وهذا يدل على مدى أهمية عمل الإدارة في متابعة دعاوى المؤسسات العامة.

وأشارت الصواف إلى أنه يتم العمل على رفع مستوى عمل الإدارة والنهوض به من جهة الأداء وتوفير مستلزمات العمل، مشيرة إلى أن مشروع القانون الخاص بالإدارة مازال قيد الدراسة.

نستقبل ١٠ آلاف دعوى في كل فرع سنوياً.. ونسبة التأخير ٥ بالمئة

التبليغ وإجراءات أخرى لا دخل للإدارة فيها أحد أسباب التأخير في بعض الدعاوى

ربحنا دعوى جمركية بقيمة ٣ مليارات ليرة

انخفاض إنتاج الزيتون وارتفاع تكاليف العصر في حمص

| حمص – نبال إبراهيم

كشف مدير الزراعة في محافظة حمص محمد نزيه الرفاعي لـ«الوطن» أن الدراسة الأولية لتسعيرة عصر الزيتون في المحافظة اعتمدت تسعيرة ٢١ ليرة عن عصر الكيلو غرام الواحد من الزيتون ومن المتوقع إقرارها قريباً، على حين كانت تسعيرة عصر الكيلو الغرام الواحد للزيتون خلال العام الماضي ١٥ ليرة في حال احتفظ صاحب المعصرة بالبيرين (بزور الزيتون) وكان يضاف مبلغ ليرة سورية إلى أجر عصر الكيلو الغرام الواحد في حال احتفظ المزارع بالبيرين، لافتاً إلى أن معاصر الزيتون ستباشر أعمالها بعصر الزيتون خلال هذا العام مطلع الشهر القادم.

وبين الرفاعي أن التقديرات الأولية للجان الفنية التي شكلتها مديرية زراعة حمص تشير إلى أن إنتاج محافظة حمص من محصول الزيتون يقدر بنحو ٦٠ ألفاً و٩٣٣ طناً منها نحو ٢٠ بالمئة زيتون مائدة.

وأشار الرفاعي إلى أن الإحصائيات النهائية لإنتاج الزيتون خلال العام الماضي في المحافظة بلغت ٦٧,٥ ألف طن، موضحاً أن انخفاض الإنتاج هذا العام جاء نتيجة للظروف المناخية الصعبة وخاصة ارتفاع درجات الحرارة في وقت إزهار الزيتون.

ولفت مدير الزراعة إلى أن المساحات المزروعة بأشجار الزيتون في المحافظة تجاوزت الـ٩٥ ألفاً و٧٤ هكتاراً، على حين بلغ عدد الأشجار المزروعة ١٥ مليوناً و٤٣٦ ألفاً و٢٤٨ شجرة زيتون، موضحاً أن هذه الإحصائيات لم تتغير مقارنة مع العام الماضي، وأضاف: إن زراعة الزيتون تتركز في منطقتي تلكلخ والمخرم في ريفي حمص الغربي والشمالي الشرقي.

من جهته أشار رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية زراعة حمص يونس حمدان إلى سعر كيلو زيتون المائدة حالياً يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ ليرة سورية وهذا السعر مرتفع لكون عملية جني المحصول في بداية الموسم ومن المتوقع انخفاض سعره خلال الأيام القادمة في ذروة الموسم عند زيادة العرض.

قضية أصحاب العقارات المستملكة في مدخل طرطوس لمصلحة السكن تنتظر رد الحكومة

| طرطوس- الوطن

لم تصل قضية أصحاب العقارات التي استملكت عند عقدة الشيخ سعد منذ عدة سنوات إلى نهايتها المنتظرة من هؤلاء، خاصة بعد أن طرحوا قضيتهم أمام رئيس مجلس الوزراء خلال الاحتفال منتصف نيسان الماضي بوضع حجر الأساس لإقامة مشروع السكن الشبابي في مرحلته الثالثة على تلك العقارات.. فالمعلومات تفيد أن مجلس المدينة وضع الموضوع والحلول المقترحة أمام الحكومة وينتظر ردها منذ أكثر من أربعة أشهر.

وفي التفاصيل نشير إلى أن المدينة استملكت استناداً للقانون /٢٦/ نحو /٢٧/ هكتاراً بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء /٢٤٨٩/ تاريخ ٢٠١٠/٥/١٩ لمصلحة السكن الشعبي والتعاوني والادخار، ولأن الأسعار المحددة للمتر المربع لا تتجاوز ستين ليرة فقد اعترض أصحاب العقارات وتقدموا بعدة طلبات بشكل مباشر ومن خلال عضو مجلس الشعب أيمن بلال وعبر الإعلام.

كما التقوا رئيس الحكومة وتقدموا بعدة مطالب للتخفيف من الأضرار التي لحقت بهم وخاصة أنه سيتم تخصيصهم بنحو /١٤,٧٪/ من عقارات مفرزة من المدينة مقابل عشرين ألف ليرة للمتر المربع الواحد لقاء خدمات ومرافق عامة وهذا ما أشعرهم بظلم كبير وإجحاف ما بعده إجحاف.

وقد تمثلت مطالبهم بزيادة سعر المتر المربع المستملك وزيادة نسبة عامل الاستثمار واعتبار الطابق الأرضي تجارياً للعقارات البديلة التي سيخصصون بها وإلغاء رسم الخدمات والمرافق المقدر بعشرين ألفاً على كل متر مربع.

هذه القضية تابعناها مجدداً مع مجلس مدينة طرطوس بعد مراجعة عدد من أصحاب العقارات مكتب الصحيفة بطرطوس حيث وافانا برده الخطي أمس الأول مذيّل بتوقيع رئيس دائرة التخطيط والتنظيم العمراني ومدير الشؤون الفنية ومدير المدينة ورئيس المكتب التنفيذي لمجلس المدينة محمد زين وتضمن الرد أنه فيما يخص زيادة عامل الاستثمار فقد تم اتخاذ قرار مجلس مدينة برقم /٧/ تاريخ ٢٠١٧/١/١٦ – بخصوص تعديل نظام ضابطة البناء للمقاسم التي ستخصص للمالكين وتحمل الصفة التنظيمية سكن ثان منفصل- يتضمن الموافقة على زيادة عدد الطوابق ليصبح /٦/ طوابق بدلاً من خمسة طوابق وإدخال الطابق الخامس في معادلة حساب عامل الاستثمار في حال البناء وفق نظام عامل الاستثمار.

أما ما يخص السماح بالاستخدام التجاري في الطابق الأرضي في العقارات المخصصة للمالكين وإلغاء رسم الخدمات والمرافق وزيادة التعويض لسعر المتر المستملك فقد تم عقد اجتماع مع ممثلي بعض المالكين الذين استملكت عقاراتهم وذلك بعد لقائهم رئيس مجلس الوزراء أثناء وضعه حجر الأساس لمشروع السكن الشبابي حيث طلبوا السماح لهم بالاستخدام التجاري في الطابق الأرضي وإعفاءهم من رسوم رخص البناء وذلك لجميع المقاسم التي ستخصص لهم علماً أنه تم توجيه من رئيس مجلس الوزراء خلال زيارة العمل التي قام بها مع الوفد الوزاري إلى دراسة طلب المواطنين الذين استملكت عقاراتهم لجهة إعفائهم من النفقات المترتبة

وأشار رئيس مجلس المدينة إلى أن الإعفاء يجب أن يكون مقترناً بإعانة حكومية حتى تتمكن المدينة من تنفيذ هذه المرافق وتم رفع هذا المحضر إلى محافظ طرطوس بالكتاب رقم ٢٦٣٠/ص تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٥ وتم رفع الكتاب من المحافظة إلى رئاسة مجلس الوزراء بموجب الكتاب رقم ١١/١٠/٣١٨٣ تاريخ ٢٠١٧/٥/٢ ومجلس المدينة حالياً بانتظار الرد من رئاسة مجلس الوزراء على طلبات المالكين.

مركز طبي حكومي جديد في الحسكة

| الحسكة- دحام السلطان

باشرت الكوادر الإدارية والطبية والصحية في مديرية الصحة بالحسكة العمل بالمركز الطبي الجديد الذي تم افتتاحه قبل نحو عدة أيام وسط مركز مدينة الحسكة، في مبنى فندق «اللؤلؤة» غير المستثمر حالياً والتابع لنقابة المعلمين.

وقد أكد مسؤول قطاع الصحة في المكتب التنفيذي لمجلس محافظة الحسكة طه المجول في حديث خاص بـ«الوطن» أنه تم افتتاح هذا المركز الطبي بعد خروج المشفى الوطني بالحسكة عن الخدمة نتيجة السيطرة عليه من قبل «وحدات الحماية الكردية»، والتي بدورها قامت بتسليمه إلى ما يُسمى بـ «منظمة أطباء بلا حدود»، ما أدى إلى عزوف المرضى من أبناء المحافظة والوافدين إليها من المحافظات الأخرى الذهاب إلى المشفى الوطني، ومن جاء دورنا لنأخذ عاتقنا العمل على توفير البدائل المناسبة حيال ذلك بناءً على توجيهات محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى، ليتم اختيار مبنى فندق «اللؤلؤة» التابع لنقابة المعلمين وغير المستثمر حالياً، بعد أن تم إتخاذ القرار المناسب من قبل المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة بإعادة تأهيل وصيانة الطابقين الأرضي والثالث من البناء، ومدّهما بالأجهزة الطبيّة اللازمة عن طريق مديرية الصحة ليقلع المركز بالعمل والمباشرة باستقبال المواطنين وتقديم الخدمات الطبية لهم.

بدوره، بيّن مدير الصحة بالحسكة محمد رشاد خلف أنه تم استثمار هذا المبنى ليتم تحويله إلى مركز طبي والعمل على توسيعه مستقبلاً ويكون مشفى قادر على أن يوفر الخدمات الطبية اللازمة للمواطن، ويقدّم الخدمات للمشفى الإسعافي، مضيفاً أنه تم تجهيز الطابق الأرضي من البناء بخطوات إسعافية من أسرّة إسعاف وجميع الأدوية الإسعافية الضرورية لخدمة المواطن في قلب المدينة والأحياء المجاورة لمركز المدينة، ليتم وفق ذلك التركيز على الخدمات الإسعافية بشكل أساسي.

وأشار الخلف: إلى أنه تم إحداث نقطة طبية للمشاركة في الحملة الوطنية للقاح الأطفال ضد مرض الحصبة، وهي تستقبل بشكل يومي المئات من الأطفال، مبيناً أنه قد بوشر العمل بالمركز الطبي وقام باستقبال الحالات الإسعافية الضرورية ولا سيما الحالات الإسعافية للأطفال في الوقت الحالي، وسيصار إلى توسيع وتحديث نطاق العمل في المركز بعد توفير ما يحتاجه من طاولات عمليات جراحية وغرف عناية مشددة ومونيتورات وأجهزة مخبر ومعقّمات رطبة ومعقّمات جافة ومولّدات كهربائية إحتياطية ومحطة توليد أوكسجين وأسطوانات أوكسجين وأسرّة للمرضى ومختلف أدوات العمل الجراحي والطبّي، والتي تم مراسلة الجهات المعنية بخصوص توفيرها وتأمينها للمركز.

ولفت مدير الصحة: إلى أن افتتاح المركز الطبي قد خفف أعباءً كبيرة ورفع كتفاً عن المواطن، لاسيما فيما يخص الحالات الإسعافية الضرورية التي تحصل في أوقات متأخرة من الليل، وما يرافقها من صعوبة في الوصول إلى المراكز الطبية الأخرى، إضافة إلى التكاليف الباهظة التي يعاني منها المواطن في المشافي الخاصة.

كلام رسمي جداً

كلفنا لجنة لدراسة تخصيص ٧ مواقع لبسطات الخضر والفواكه أسواق مجانية

رداً على الشكوى المنشورة على موقعكم بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧ تحت عنوان: «تأهيل أسواق الخضر في دمشق بين الممكن والواقع.. المزة جاهزة والزاهرة تحول إلى زريبة مواش»، نبين لكم ما يلي:

إن وضع أسواق الخضر والفواكه العائدة لمحافظة دمشق هو كالتالي: – سوق (الشيخ محي الدين– كيكية) جيد وليس بحاجة إلى إصلاحات.

– سوق مساكن برزة تمت معالجته حيث تم إجراء صيانة للسقف لحماية السوق من الأمطار وأشعة الشمس وتم تكليف المديريات المعنية بإزالة كافة الإشغالات المخالفة والبسطات غير النظامية وتم تكثيف حملات النظافة اليومية للسوق وجواره.

– بالنسبة لسوق التضامن فقد تم تشكيل لجنة مهمتها دراسة واقع السوق ووضع المقترحات اللازمة لتفعيله وسيتم إجراء الإصلاحات اللازمة في السوق المذكور من كافة المديريات.

– سوق برزة مسبق الصنع تم الكشف عليه وتمت معالجة وضع المركز ٩ وسوف تتم معالجة باقي المراكز بناء على الطلبات المقدمة من المختصين لدى مديرية شؤون الأملاك.

علماً بأنه تم تكليف لجنة لإعداد دراسة لتخصيص ٧ مواقع أسواق مجانية لبسطات الخضر والفواكه في عدد من المواقع المنتشرة في مدينة دمشق وذلك لمعالجة ظاهرة البيع العشوائي من جهة وسهولة المراقبة من جهة ثانية، على أن تفتتح ويباشر العمل فيها مع بداية فصل الصيف ولكن وردنا عدد من الاعتراضات من قبل الأهالي ولجان الأحياء والفرق الحزبية متضمنة رفضها لأن تكون المناطق المحددة لوضع الأسواق مواقع لإشغال بسطات الخضار والفواكه لعدم ملاءمتها لواقع المنطقة.

يرجى الاطلاع والنشر شاكرين تعاونكم

محافظ دمشق

مكتب شهداء اللاذقية لـ«الوطن» تريثنا في منح رخص الأكشاك في المدينة لحين إنشاء سوق لها

| اللاذقية - عبير سمير محمود

بيّنت مديرة مكتب ذوي الشهداء والجرحى والمفقودين في الأمانة العامة لمحافظة اللاذقية أحلام الرحية استلام المكتب منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر آب الفائت ٥٤٦٠ طلباً للحصول على خدمات وميزات محددة لهم.

وأكدت الرحية في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه بحسب توجيهات محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم بزيارة الجرحى في منازلهم وخلال الأشهر الثمانية من العام الحالي تم توزيع ٥٢٥ سلة متكاملة بقيمة تتجاوز ٢٥ ألف ليرة سورية وذلك بعد الإطلاع على أحوال الجرحى وتلبية احتياجاتهم ضمن الإمكانيات المتاحة.

وأضافت الرحية: تم منح العديد من الموافقات حول الخدمات الأساسية والرخص لذوي الشهداء والمفقودين العسكريين منها ٤٣ موافقة على لوحات سيارات عمومية خلال شهر آب الماضي ليكون مجموع الموافقات منذ بداية العام ٣٣١ موافقة.

وخلال نفس المدة تمت الموافقة على تركيب ٢٧٥ عداد كهرباء لذوي الشهداء العسكريين كما ذكرت الرحية مبينة أن تكاليف تركيبها تدفعها شركة الكهرباء بقيمة ٢٢,٥٠٠ ليرة لكل عداد، مقابل الموافقة على تركيب ١٢٥ عداد مياه للشهداء المدنيين وهذه تدفع تكاليف تركيبها المحافظة.

وتم منح موافقات على ٢٤ خطاً للشهداء المدنيين خلال شهر آب الماضي بعدد إجمالي ١٢٠ خطاً منذ مطلع العام الحالي حتى نهاية الشهر الثامن.

وحول طلب تسمية المنشآت بأسماء الشهداء أكدت الرحية الموافقة على ٣٠ طلباً منذ شهر كانون الماضي حتى نهاية شهر آب، كما تم توزيع ١٢٥٢ بطاقة مستفيد من السلل الغذائية المقدمة من الهلال الأحمر لذوي الشهداء مبينة أنه يتم منح بطاقة مستفيد لعائلة الشهيد الأعزب، في حين يتم منح بطاقة لعائلة الشهيد المتزوج وبطاقة لزوجته، وأشارت الرحية إلى منح ١٦٦٣ بطاقة لذوي الجرحى، موضحة أن يتم منح بطاقة مستفيد من الهلال الأحمر لكل الجرحى بنسب عجز من ٣٥ ٪ حتى ١٠٠٪.

وذكرت مديرة مكتب الشهداء أنه تمت الموافقة على عدة رخص خدمية منها ١٦٥ رخصة غاز لذوي الشهداء العسكريين والمفقودين والجرحى بنسب العجز المرتفعة، كما تم منح ٢٩ رخصة متنوعة منها (رخص زيوت معدنية – إنتاج مخابز – تنور – دخان بلوك).

ولفتت الرحية إلى توزيع ١٧ كرسياً متحركاً خلال نفس المدة، مضيفة: كما تم منح ٨ موافقات جرابات سيليكون لتثبيت الأطراف، ومنح ٩ أسرّة طبية بالتعاون مع المجتمع المحلي، و١١٧ ديارة أطفال و٣ عكازات، وقسائم شرائية من مهرجان التسوق كل قسيمة ٥ آلاف لـ ٣٠٠ أسرة و٣ موافقات لسماعات أذن، و٣٠٠ موافقة لحفاضات عجزة، و٨١ موافقة أدوية.

من جهة ثانية أشارت الرحية إلى إحداث مكاتب فرعية لذوي الشهداء والجرحى ضمن المدن الرئيسية في المحافظة (جبلة والقرداحة والحفة) وذلك لتسهيل وتسيير معاملات ذوي الشهداء ضمن مناطقهم، لافتة إلى تنفيذ عدد من العقود السنوية لزوجات الشهداء العسكريين أو أحد أبنائه ممن تختاره الزوجة.

وحول موافقات تراخيص الأكشاك أكدت الرحية على موافقة لجنة الأكشاك على منح ٢٤٧ رخصة خلال عام ٢٠١٧ منها ٢٣ ترخيصاً خلال شهر آب الفائت، وجميعها مرخصة على أن توضع في كل من مدينتي الحفة والقرداحة وريف اللاذقية، مبينة قرار اللجنة بالتريث في منح رخص الأكشاك في المدينة ريثما يتم إنشاء سوق للأكشاك فيها مشيرة إلى أن كل من يرغب من أصحاب الرخص بتغيير موقع الكشك في مدينتي جبلة أو اللاذقية إلى الريف يمكنه تقديم الأوراق الثبوتية إلى المكتب ومنح الموافقة خلال أيام معدودة.